مدى توافق القوائم المالية حسب معاير المحاسبة الإسلامية مع معايير المحاسبة الدولية

The extent to which the financial statements, according to Islamic accounting standards, comply with international accounting standards

كومني نور الدين *

جامعة الجزائر 3– الجزائر

nkoumni@yahoo.com

بلقاضي بلقاسم

جامعة بومرداس – الجزائر

b.belkacem@univ-boumerdes.dz

تاريخ الاستلام: 2022/05/21 تاريخ القبول للنشر: 2022/06/09 تاريخ النشر: 2022/10/13

ملخص:

يهدف هذا البحث الى تحديد مستوى إعداد وعرض التقارير والقوائم المالية للمؤسسات المالية وفق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية والمعايير المحاسبية الدولية، من خلال توضيح الإفصاح المحاسبي في القوائم المالية وفق معيار العرض والإفصاح رقم (1)، الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI، والمعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم "7" بعنوان " الأدوات المالية –الإفصاحات " الصادر عن لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC).

تطبيق كل من مجلس المحاسبة الدولية للمعيار الدولي رقم 7 IFRS "الأدوات لمالية-الافصاحات"ومعيار العرض والافصاح العام رقم 1 الخاص بالمصارف والمؤسسات الإسلامية الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، يؤديان الى تحسين مستوى الافصاح ويحققان جودة المعلومات المالية.

الكلمات المفتاحية: التقارير المالية، القوائم المالية، الإفصاح المحاسبي، معيار العرض والإفصاح رقم (1) AAOIFI، معيار الدولي رقم 7 " الأدوات المالية – الإفصاحات.

تصنيف JEL: M41، M49.

Abstract:

This research aims to determine the level of preparation and presentation of reports and financial statements for financial institutions in accordance with the accounting standards for Islamic financial institutions and international accounting standards, by clarifying the accounting disclosure in the financial statements in accordance with the presentation and disclosure standard No. (1), issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions AAOIFI, And International Financial Reporting Standard No. "7" entitled "Financial Instruments - Disclosures" issued by the International Accounting Standards Committee (IASC). The application of both the International Accounting Board of International Standard No. 7 IFRS "Financial Tools - Disclosures" and Standard of Public Presentation and Disclosure No. 1 on Islamic Banks and Institutions issued by the Accounting and Auditing Organization for Islamic Financial Institutions, leads to improving the level of disclosure and achieving the quality of financial information.

Keywords: Financial Reports, Financial Statements, Accounting Disclosure, Presentation and Disclosure Standard No. (1) AAOIFI, International Standard No. 7 "Financial Instruments - Disclosures"

Jel Classification Codes: M41, M49.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة:

ظهرت المحاسبة كوسيلة لمعالجة وتنظيم المعلومات المالية والتي مرت تاريخيا بمراحل عديدة، كانت نتيجة التطور في الظروف الاقتصادية والاجتماعية، ولتلبية أهدافها، خدمة لأغراض التسيير واتخاد القرارات، فقد ضبطت بجملة من المعايير، تسمى معايير المحاسبة الدولية والتي عرفت فيما بعد بمعايير التقارير المالية، الصادرة من طرف هيئة المعايير المحاسبية الدولية IASC الدولية والتي تهدف أساسا إلى ضمان التجانس في التقارير والقوائم المالية داخل المؤسسة، أو مع مختلف المؤسسات من جهة، وتنميط الممارسة المحاسبية بين مختلف الدول للحد من أثر اختلاف الأنظمة المحاسبية من جهة أخرى.

إن الفقه الإسلامي قد تناول مفاهيم ومبادئ المحاسبة المتعلقة بالأنشطة الاقتصادية، كما وضع الإطار المحاسبي العام لمعالجة مشاكلها، وعليه فإن المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية في حاجة إلى معايير وإطار فكري، يناسب طبيعة نشاطها، لضبط الأسس المحاسبية لإعداد القوائم والتقارير المالية.

ومن أجل ذلك تم تأسيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، والتي تهدف إلى تطوير فكر المحاسبة والمراجعة، من خلال إصدار معايير تتفق مع أحكام الشريعة الإسلامية.

تعتبر القوائم والتقارير المالية من مخرجات النظام المحاسبي، فتقديم البيانات والمعلومات بشكل صحيح دون تضليل في هذه القوائم يعتبر من الإفصاح المحاسبي والمالي، الذي حضي باهتمام كبير من طرف الجمعيات المهنية المحاسبية وأسواق المال العالمية والدولية، باعتباره أداة اتصال بين مستخدمي التقارير المالية.

إن المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية يجب أن تكون ذات جودة عالية، والمتمثلة أساسا في الموثوقية والموضوعية والقابلية للمقارنة والشمولية والثبات.

وبناء على ما تقدم فإن معيار الدولي لإعداد التقارير المالية IFRS 7 "الأدوات المالية الافصاحات"، الصادرة عن مجلس المعايير المحاسبية الدولية، والتيتعنى بالمصارف والمؤسسات المالية بشكل خاص، والذي يقابله معيار العرض والإفصاح العام رقم "1" الخاص بالمصارف الإسلامية الصادر عن هيئة AAOIFI.

على ضوء ما تقدم فإن مشكلة هذه الدراسة تتمثل في:

- كيفية إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية؛
- كيفية إعداد القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الدولية؛
- التوافق في القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية مع معايير المحاسبة المالية الدولية في جودة الإفصاح.

1.1. أهمية البحث:

معرفة إعداد وعرض القوائم المالية المعتمدة في المؤسسات المالية الإسلامية حسب ما نصت عليه المعايير الصادرة عن هيئة(aaoifl)، مقارنة مع تلك المعتمدة من طرف هيئة المعايير المالية الدولية من أجل تبيان مدى توافق في صحة البيانات المالية.

2.1. أهداف البحث:

- التعرف على القوائم المالية؛
- أهداف القوائم المالية حسب معايير المحاسبة المالية الإسلامية؛
- تبيان المعايير المحاسبية المالية الإسلامية ومعايير المالية الدولية التي لها علاقة بإعداد التقارير المالية؛

3.1. منهج البحث:

حسب طبيعة البحث فيتطلب استعمال المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف الى مسح وتجميع المعلومات المرتبطة بمشكلة البحث ثم تحليلها ، وكذلك استعمال منهج المقارنة لإبراز الفروقات بين القوائم المالية والتقارير المالية حسب معايير المالية الدولية ومعايير المالية الإسلامية.

4.1. أقسام الدراسة:

لتحقيق الهدف من الدراسة سيتم التطرق إلى المحاور التالية:

- القوائم المالية حسب المعايير المالية الدولية.
- القوائم المالية حسب المعايير المالية الإسلامية.
- المعاير المالية الدولية والمعايير المالية الإسلامية التي لها علاقة بإعداد القوائم والتقارير المالية في جودة الإفصاح المحاسبي.

2. القوائم المالية حسب المعايير المحاسبية المالية الدولية:

إن تطور العمليات المالية والاقتصادية أدى إلى تطور مهنة المحاسبة، من حيث ظهور مبادئ وقواعد خاصة بها، تسمى بالمعايير المحاسبية المقبولة عموما، والتي تصدرها هيئات دولية، ومن أهمها لجنة المعايير المالية الدولية.

2. 1.هيئة المعايير الدوليةIASC:

أسست لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASCبلندن في 29 جوان 1973، إثر اتفاق بين الجمعيات والمعاهد المهنية الرائدة في (فرنسا، ألمانيا،هولندا، كندا، الولايات المتحدة، أستراليا،اليابان، المكسيك،ايرلندا، والمملكة المتحدة) وكان الهدف من ذلك هو(www.focusifrs.com):

- القيام بإعداد ونشر للمعايير المحاسبية وترقيتها عالميا.
- مناقشة القضايا المحاسبية على نطاق دولي بين الدول الأعضاء.
- إصدار معايير دوليةوفقأفكار محاسبية مطروحة.
- ضمان عدم تعارض المعايير المحاسبية الوطنية مع المعايير الدولية لأجل ضمان حلول عالية الجودة.

وقد اكتسبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية اعترافا واسعا بأهليتها والتحق بها عدد كبير من الجمعيات المهنية في معظم دول العالم سواء أوربا، آسيا، أوغيرها.

وابتداء من سنة 2001 تم إعادة هيكلة لجنة المعايير، حيث تم إنشاء مؤسسة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASB، وهي منظمة مستقلة تعمل للصالح العام، يقع مقرها في الولايات المتحدة.

لقد مرت هيئة المعايير المحاسبية الدولية بعدة مراحل منذ نشأتها ومن أهمها:

- 1973 إنشاء اللجنة الدولية للمعايير المحاسبية IASC بلندن بمبادرة من السيد هنري بونسون الرئيس الأول لهذه اللجنة.
- 1975 إصدار المعيارين IAS1 " الإفصاح عن السياسات المحاسبية " وIAS2 " تقييم وتقديم المخزونات حسب طريقة القيمة التاريخية ".
- 1982 الانسجام مع المنظمة العالمية IFAC واعتراف هذا الأخير بدور لجنة IASC كهيئة معايير دولية.
- 1988 دخول مجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB كملاحظ في اللجنة.
- 1989 إصدار IASC للإطار الفكري للمعايير المحاسبية من أجل إعداد و نشر القوائم المالية.

- 1990 دخول اللجنة الأوروبية (CE) كملاحظ في اللجنة.
- 1995 المنظمة الدولية للجان القيم المنقولة OICV-IOSCOبالاتفاق مع لجنة IASC تحت بعض الشروط ،الطلب من المنظمات الرسمية الوطنية قبول القوائم المالية المعدة حسب المعايير المحاسبية الدولية في الأسواق المالية العالمية وهذا دون اللجوء إلى إعادة صياغتها إلى معايير محلية .
- 1999 انسجام المعايير المحاسبية الدولية مع المنظمات الأوروبية و قرار هذه الأخيرة العمل على تطبيق المعايير الدولية في آفاق 2005 .
- 2001 هيكلة لجنة المعايير المحاسبية الدولية IASC وإنشاء مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB وفي شهر أفريل من نفس السنة تم استبدال اسم المعايير المحاسبية الدولية IASإلى اسم المعايير الدولية للتقارير المالية ، أي الاحتفاظ بالمعايير التي نشرت في أفريل 2001 باسم IAS، أما المعايير التي صدرت بعد هدا التاريخ فيطلق عليها باسم IFRS.
- 2002 اصدار المجلس الأوروبي لتعليمة يفرض من خلالها على الشركات الأوروبية المدرجة في البورصة والتي لها حسابات مجمعة ،تطبيق المعايير المحاسبية الدولية،ابتداء من 1 جانفي 2005 .
- 2003 نشر مجلس المعايير المحاسبية الدولية IASB لـ: 13 معيارا تم مراجعتهم.
- تبني المجلس الأوروبي لأغلبية المعايير المحاسبيةمنIAS1إلى غاية IAS41 ،باستثناء المعيارين 32 و 39
- 2005 التطبيق الفعلي للشركات الأوروبية المسعرة في البورصة للمعايير المحاسبية الدولية.
- 2006 تأكيد الاتفاق بين مجلس المعايير الدولية IASBومجلس المعايير المحاسبية المالية الأمريكية FASB للتنسيق بين الهيئتين والتقريب بين المعايير وذلك بجعل معايير التقارير المالية القائمة متوافقة في أسرع وقت، و تنسيق برامج عملها في المستقبل لضمان المحافظة على استمرارية التوافق بعد تحقيقه.
- 2007 إصدار مجلس IASBالمشروع للمعايير المحاسبية الدولية للمؤسسة الصغيرة والمتوسطة.
- 2008 نشر برنامج العمل المشترك بين الهيئتين FASBو IASB.
- 2009 نشر النسخة النهائية للمعايير المحاسبية الدولية IFRS للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 09 جويلية 2009.

2.2 . التعريف بالمعيار المحاسبي الدولي:

هناك عدة تعريفات لمفهوم المعيار المحاسبي فمنه من عرفه بأنه «المرشد الأساسي لقياس العمليات والاحداث والظروف التي تؤثر على المركز المالي للمنشأة ونتائج اعمالها وتوصيل المعلوماتالى المستفيدين منها"(الراوي، 1995، صفحة 45)

وعرفت المعايير المحاسبية"بأنهاإطار منظم للسياسات المحاسبية والافصاح عنها تصدرها لجنة مختصة او جمعية مهنية او جهة حكومية ذات اختصاص تلتزم بها المؤسسات والشركات والهيئات على اختلاف أنواعها عند اعداد وعرض القوائم المالية، بهدف تمكين الأطراف الخارجية من اتخاذ قرارات مالية واقتصادية رشيدة". (ابوزيد، 2014، صفحة 62)

كما تعرف المعايير المحاسبية بأنها "نماذج او إرشادات عامة تعمل على توجيه وارشاد الممارسات العملية في المحاسبة والتدقيق".(القاضي، 2006، صفحة 23)

من خلال هذه التعريفات يمكن ان نعرف المعيار المحاسبي بأنه أداة محاسبية متعارف عليها من قبل الهيئات التي تصدرها والتي تهدف الى تأطير العمل المحاسبي وتحقيق التجانس في المعلومات المحاسبية في القوائم المالية من اجل مساعدة مستخدميها في اتخاذ القرارات.

3.2 **القوائم والتقارير المالية التي تصدرها هيئة المحاسبة الدولية:**

تعد القوائم والتقارير المالية أداة للتقييم واتخاد القرارات من قبل مستخدميها، فهي تشكل مخرجات نظام المعلومات المحاسبي.(www.focusifrs.com)

❖ **أهداف القوائم المالية:**

تهدف القوائم المالية إلى توفير جملة من المعلومات حول الحالة المالية للمؤسسة، أدائهاوتغيراتها، و يتم عرضها بشكل يمكن لمستخدميها من مقارنتها بقوائم الدورات السابقة.

ويشمل مستخدمي القوائم المالية المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، المقرضين، الموردين والدائنين التجاريين الآخرين، العملاء، الدولةو الهيئات العمومية والجمهور.

❖ **الفرضيات الأساسية:**

ينطلق الإطار التصوري للمعايير المحاسبية من الفروض الأساسية التالية:

- **محاسبة التعهد:** أي يتم الاعتراف بآثار العمليات المالية والأحداث الأخرى عندما تحدث وليس عند القبض أو الدفع من المتاحات أو ما يعادلها، وعليه يتم تسجيل هده العمليات في السجلات المحاسبية، وتظهر في القوائم المالية للسنة المالية المتعلقة بها.
- **استمرارية النشاط:** تعد القوائم المالية بافتراض أن المشروع مستمر وسيبقى يعمل في المستقبل ولذا يفترض بأن المؤسسة لا تنوي وليست بحاجة لتصفية أو تقليص حجم عملياتها.

❖ **الخصائص النوعية للقوائم المالية:**

يحدد الإطار التصوري أربعة خصائص نوعية يجب أن تتوفر في القوائم المالية وتتمثل في:

- **القابلية للفهم والوضوح:** هي الخاصية الأساسية التي يجب أن تتوفر في المعلومة المعروضة في القوائم المالية، حيث تكون هذه المعلومة المالية قابلة للفهم من قبل مستخدميها فورا عند تلقيها، وعلى هذا الأساس يجب أن يتوفر في مستخدمي القوائم المالية مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصاديةوالمحاسبية.
- **الملاءمة:** أن تكون المعلومات ملائمة لحاجاتمتخذيالقرارات، وبالتالي فإن المعلومات تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرةوالمستقبلية.
- **المصداقية:** تحتوي المعلومة على خاصية المصداقية عندما تكون خالية من الأخطاء أو انحرافات جسيمة، وأن مستخدميها يعتمدون عليها لتقديم صورة حقيقية عما يقصد أن يعبر عنه، وتتلخص المصداقية في تحقيق العناصر التالية:
  - **الصورة الصادقة:** من أجل أن تحقق المعلومة صفة الموثوقية يجب عليها أن تقدم صورة صادقة للعمليات والأحداث.
  - **تغليب الجوهر على الشكل:** يجب أن تسجل المعلومة المالية في المحاسبة وتعرض وفق جوهرها أو حقيقتها الاقتصادية، وليس فقط حسب حقيقتها القانونية.
  - **الحيادية:** المعلومة يجب أن تكون محايدة وخالية من التحيز، وتكون القوائم المالية غير محايدة إذا أثرت على اتخاذ القرارأوالحكم عن طريق اختيار أو عرض المعلومات لكي يتحقق ناتج محدد مسبقا.

- **الحذر:** الأخذ بعين الاعتبار حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف عند إعداد القوائم المالية.
- **الشمولية:** من أجل معلومات صادقة يجب أن تكون البيانات المعروضة في القوائم المالية ذات صبغة شمولية أي أن تكون كاملة ضمن حدودها المادية و التكلفة، وعليه فإن أي حذف للمعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وبالتالي تصبح غير صادقة .

- **قابلية المقارنة:** إن تقييم وعرض الآثار المالية للمعاملات والنشاطات المتماثلة في نفس المؤسسة أو مؤسسات أخرى يجب أن يبنى على طرق مستمرة ومتناسقة، لأن مستعملي القوائم المالية يرغبون في مقارنة الوضعية المالية وتغيراتها وكذلك أداء المؤسسة خلال فترة معينة وعليه فإن هذه القوائم المالية توفر معلومات حول السنوات السابقة.

بالإضافة إلى خصائص المعلومة، ولضمان مصداقية وملاءمة المعلومة ينبغي احترام القيود التالية:

- **التوقيت الملائم:** يقصد به تقديم معلومات صادقة في الوقت المناسب وهذا لضمان الموازنة بين ميزة تقديم القوائم المالية في الوقت المناسب مع توفير المعلومة الصادقة.
- **الموازنة بين المنفعة والتكلفة:** أي أن المنافع المشتقة من المعلومات يجب أن تفوق التكاليف المتكبدة في توفير هذه المعلومة.
- **الموازنة بين الخصائص النوعية:** إن الموازنة بين الخصائص النوعية أمر أساسي إلا أن تطبيق الأهمية النسبية لهذه الخصائص في عدة حالات أمر يرجع إلى التقدير المهني.

❖ **عناصر القوائم المالية:**

يحدد الإطار التصوري عناصر القوائم المالية كما يلي:

- الأصول: الأصل هو مورد يسيطر عليه المشروع نتيجة لأحداث سابقة ومن المتوقع أن ينجم عنه منافع اقتصادية مستقبلية تتدفق للمشروع.
- الخصوم: الخصم هو مديونية حالية على المشروع ناشئة عن أحداث سابقة ومن المتوقع أن يتطلب سدادها تدفقات خارجة للموارد والتي تتجسد فيها منافع اقتصادية يملكها المشروع للخارج.
- رأس المال الخاص: هي الحصة المتبقية في أصول المؤسسة بعد طرح كافة الخصوم.
- الإيرادات: هي الزيادة في المنافع الاقتصادية أثناء الفترة المحاسبية، على شكل تدفقات داخلة أو زيادات في الأصول أو نقصان في الخصوم، مما ينشأ عنها زيادة في راس المال الخاص خلافا لتلك المتعلقة بمشاركة المساهمين في رأس المال الخاص للشركة.
- التكاليف: هي النقصان في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية على شكل خروج أو نقصان الأصول أو تحمل الأصول، التي ينشأ عنها نقصان في رأس مال الشركة خلافا لتلك المتعلقة بالتوزيعات للمساهمين في رأس المال الخاص للشركة.

❖ **أنواع القوائم والتقارير المالية:** تتكون القوائم والتقارير المالية على الكشوفات التالية:

- الميزانية.
- جدول حسابات النتائج.
- جدول التدفقات النقدية.
- جدول تغيرات رؤوس الأموال.
- الملحقات.

3. القوائم المالية حسب المعايير المالية الإسلامية:

يعرف أحد الباحثين بأن علم المحاسبة في الإسلام، بأنه علم المحاسبة المالية الذي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية أي أنه مجموعة القواعد والمبادئ المستخدمة في جمع وتصنيف وتحليل وتسجيل العمليات المالية من أجل قياس نتائج أعمال المشروعات الاقتصادية وإعداد البيانات المالية وعرضها وفق أحكام الشريعة الإسلامية .(حسن و موسى، 2018، صفحة 16)

1.3. المؤسسات المالية الإسلامية:

تعرف بأنها مؤسسات مالية نقدية تعمل على جلب الموارد النقدية من أفراد المجتمع وتوظيفها وفقا لأحكام الشريعة الإسلامية بشكل يضمن نموها ويحقق هدف التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي للشعوب.(العامري، 2012، صفحة 86)

كما يعرف أن المصرف الإسلامي هو مصرف تجاري، رخص له بتعاطي الأعمال المصرفية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية. (حسن و موسى، 2018، صفحة 26)

وحسب هذه التعاريف فإن المصارف والمؤسسات المالية تعتبر مؤسسات مالية تمارس مختلف الوظائف النقدية ولكن بأليات وضوابط توافق أحكام الشريعة الإسلامية.

2.3. المعايير المحاسبة الإسلامية:

هي مجموعة من الارشادات والتوجهات الواجب الالتزام والتقيد بها عند تنفيد الأحداث والعمليات المحاسبية التي يقوم بها البنك الإسلامي من اثبات وقياس وعرض وإفصاح خلال الفترة الزمنية، كما تعتبر مقياس لتقويم الأداء المحاسبي، واداة تساعد في تقديم رأي فني محايد بالبيانات المالية المعدة من قبل البنك الإسلامي (الزعبي، القاضي، و العريان، 2013).

فهذه المعايير تعتبر المرجع الأساسي للصناعة المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (أيوفي)AAOIFI

❖ **تعريف بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI:**

تأسست هذه الهيئة والتي كانت تسمى سابقا بهيئة المحاسبة المالية للمصاريف والمؤسسات المالية،بموجب اتفاقية التأسيس الموقعة من عدد من المؤسسات المالية الإسلامية بتاريخ 1 صفر 1410 هـ الموافق 1990/02/26 في الجزائر، وقد تم تسجيل الهيئة في 11 رمضان 1411هـ، الموافق 27 مارس 1991 في دولة البحرين بصفتها هيئة عالمية ذات شخصية معنوية مستقلة غير هادفة للربح و الداعمة للمؤسسات المالية الاسلامية.

تصدر الهيئة حتى الآن 5 أنواع من المعايير، بلغ مجموع الصادر عنها حتى الآن 98 معيارا، تفصيلها على النحو الآتي(هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، 2021):

- 2 0معيار أخلاقي.
- 58 معيار شرعي.
- 07 معايير للحوكمة.
- 26 معيار محاسبي.
- 05 معايير للمراجعة.

ومن أهداف هذه الهيئة:

- تطوير فكر المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية عن طريق؛
- التدريب، عقد ندوات ،اصدار النشرات الدورية ،إعداد الأبحاث؛
- إعداد وإصدار وتفسير وتعديل معايير المحاسبة والمراجعة وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

الهيكل التنظيمي للهيئة يتكون من:

- الأمانة العامة؛
- مجلس الأمناء؛
- اللجنة التنفيذية؛
- الجمعية العمومية؛
- المجلس الشرعي؛
- مجلس معايير المحاسبة والمراجعة.

3.3. القوائم المالية حسب هيئة المحاسبة والمراجعة AAOIFI:

حسب بيان رقم (1) الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية فإن أهداف المحاسبة المالية والتقارير للمصارف والمؤسسات الإسلامية تتمثل في ما يلي:(11)

- ❖ تحديد حقوق والتزامات كافة الأطراف ذات العلاقة، بما في ذلك الحقوق المترتبة على العمليات والأنشطة غير المكلفة ضمن احكام الشريعة الإسلامية ومقاصدها.
- ❖ الاسهام في رفع الكافيةالإدارية والإنتاجية وتشجيع الالزام بالشريعة الإسلامية في كافة الأنشطة.
- ❖ الاسهام في توفير الحماية للموجودات وحقوق المصرف والمتعاملين معه.
- ❖ تقديم معلومات مفيدة لمستخدمي التقارير المالية.

كما حددت مجموعة من الأهداف المتعلقة بالتقارير المالية وهي كالتالي:

- ❖ تقديم معلومات عن التزام المصرف باحترام الشريعة.
- ❖ تقديم معلومات عن الموارد الاقتصادية للمصرف.
- ❖ تقديم معلومات تساعد عن تقدير التدفقات النقدية.
- ❖ تقديم معلومات لتحديد الزكاة.
- ❖ تقديم معلومات لتقييم الأداء للمصرف.

❖ تقديم معلومات عن أداء المصرف لمسؤولياته الاجتماعية.

4. المعايير المالية الدولية والمعايير المحاسبية الإسلامية التي لها علاقة في جودة الإفصاح المحاسبي في اعداد القوائم المالية:

1.4.الإفصاح المحاسبي:

❖ **مفهوم الإفصاح المحاسبي:**

يعرف الإفصاح انه هو بث للمعارف او نقل للمعلومات من مصدر انتاجها الى مستقر الاستفادة منها او استخدامها، فالإفصاح هو نقل هادف إلى نقل المعلومات ممن يعلمها لمن لا يعلمها (حسن و موسى، 2018، صفحة 398)

كما يعرف أنه المقياس الغير ملموس لقياس مدى كفاية البيانات والمعلومات الإيضاحية في القوائم المالية، وهو نموذج لإعداد التقارير المالية، و الوسيلة التي تربط بين ضمان الدقة المحاسبية الفنية وبين القوائم المالية ذات البيانات والمعلومات الجيدة (حسن و موسى، 2018، صفحة 401)

ويعني الإفصاح أن تعرض القوائم المالية المنشورة كافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الاقتصادي للوحدة الاقتصادية و الملائمة لإتخاد القرارات من جانب أصحاب المصالح بها، والإعلان عن جميع السياسات المحاسبية وغير المحاسبية المكملة لتلك التقارير بصورة شاملة وعادلة تتلاءم واحتياجات مستخدمي تلك القوائم المالية. (الصبان، 1990، صفحة 350)

مما سبق يمكن تعريف الإفصاح المحاسبي بأنه وسيلة تقديم ونقل المعلومات الضرورية عن المؤسسة دون إخفاء للحقائق المالية لمستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية.

❖ **أنواع الإفصاح:**

- الإفصاح الشامل: يعني تقديم جميع المعلومات والإيضاحات المتعلقة بالقوائم المالية.
- الإفصاح الكافي : تقديم حد ادنى للمعلومات والبيانات الواجب عرضها في القوائم المالية بأهميتها النسبية .
- الإفصاح التام : اعداد القوائم المالية بشكل دقيق وان تتضمن معلومات كافية لجعلها مفيدة لجميع مستخدميها مهما كانت صفتهم.
- الإفصاح المناسب :عرض القوائم وفق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها وجعلها ذات قيمة إعلامية من وجهة نظر مستخدمي هذه القوائم (سمير الصبان و الفيومي، 1990، صفحة 105)
- الإفصاح الملائم :هو الذي يراعي حاجة مستخدمي البيانات والمعلومات المحاسبية وظروف المنشاة وطبيعة نشاطها، اذ انه ليس من المهم فقط الإفصاح عن المعلومات ، بل الأهم ان تكون ذات قيمة ومنفعة بالنسبة لقرارات المستثمرين والدائنين وغيرهم، وتتناسب مع نشاط الكيان وظروفها الداخلية (حسين، 1997، صفحة 5)
- الإفصاح العادل : يهدف الى تقديم القوائم المالية بشكل محايد دون ترجيح فئة معينة على الفئات الأخرى .
- الإفصاح الوقائي : تقديم التقارير المالية على درجة عالية من الثقة، وهذا لحماية المجتمع المالي ،وبصفة خاصة المستثمر.
- الإفصاح الاخباري: تقديم معلومات إدارية ومالية إضافية واختيارية زيادة عن معايير الإفصاح المحاسبي .

❖ **تعريف جودة الإفصاح:**

تعرف جودة الإفصاح بانها درجة التفصيل التي تكون عندها مفردات المعلومات المطلوب الإفصاح عنها، وفي هذا الاتجاه يعتبر الإفصاح مرادف لكثافة الإفصاح المحاسبي.(AICPA، 1975)

2.4 العرض والافصاح في القوائم المالية:

إن القوائم المالية المحددة من قبل هيئة AAOIFI نفسها هي الصادرة من قبل هيئة IASB مع إضافة:

- ❖ قوائم تعبر عن وظيفة المؤسسة المالية بصفتها مديرا للاستثمارات المقيدة وتتحدد هذه القوائم بقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة.
- ❖ قوائم تعبر عن الوظيفة الاجتماعية للمؤسسة المالية وتتحدد هذه القوائم بما يلي:
  - قائمة مصادر الزكاة واستخداماتها.
  - قائمة القرض الحسن واستخداماتها والايضاحات.

إن معيار العرض والإفصاح العام رقم (1) الخاص بالمصارف الإسلامية ينطبق على القوائم السالفة الذكر،والتي تنشرها لخدمة مستخدميها، فهو يبين شكل القوائم المالية، الترقيم، ملاءمة البيانات ،الإفصاح عن المعلوماتالأساسية للمصرف والإفصاح عن عملية القياس المحاسبي.

إن العرض والإفصاح في القوائم المالية AAOIFIمع القوائم المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية هي نفسها مع إضافة العرض والإفصاح عن وعاء الزكاة لقائمة الدخل .

أما فيما يخص العرض والإفصاح لقائمة التغيرات في الاستثمارات المقيدة، فتبين مصادر الاستثمارات وأنواع المحافظ الاستثمارية والتي تعتبر موجودات التي يقوم المصرف باستثمارها لصاحب حسابات الاستثمار المقيدة وفقا لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على اداراتها، سواء على أساس عقد المضاربة المقيدة أو على أساس الوكالة، وعليه وجب الإفصاح عن طبيعة العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وعن الحقوق والالتزامات المرتبطة بأنواع الحسابات

اماالعرض والإفصاح لقائمة مصادر واستخدامات أموال الزكاة والصدقات، يجب الإفصاح عن مصادر أموال الزكاة والتي تتمثل في زكاة أموال المصرف وما يتلقاه من زكاة أموال المسلمين وكذا استخدامات أموال صندوق الزكاة والتي تتمثل في المصارف الثمانية المذكورة في القران الكريم.

قال تعالى (**إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها والمؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والغارمين وفي سبيل الله وابن السبيل فريضة من الله والله عليم حكيم) سورة التوبة الآية 60.**

فيما يخص العرض والافصاح لقائمة مصادر واستخدامات أموال صندوق القرض الحسن، يجب الإفصاح عن رصيد القروض في البداية والنهاية والتي تشمل مصادر واستخدامات أموال هذا الصندوق.(محمد، 2003، صفحة 161)

- ❖ **المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 7**" الأدوات المالية –الإفصاحات(محمود، 1999، صفحة 21)

تم تفعيل هذا المعيار في سنة 2007 ،حيث حل مكان المعيار الدولي رقم 39 بعنوان الأدوات المالية . ويهدف هذا المعيار الى ضرورة توفير بيانات مالية تمكن المستخدمين من إبراز أهمية المركز والأداء المالي، وعن طبيعة ومدى المخاطرة الناجمة عن البيانات المالية التي تتعرض لها المؤسسة اثناء بداية ونهاية فترة اعداد التقارير المالية وكيفية إدارة المؤسسة لهذه المخاطر.

يتضمن هذا المعيار الإفصاح عن:

- الفئة المالية وخصائص الأدوات المالية والمعلومات الكافية لإتاحة المطابقة مع البنود الرئيسية في بيان المركز المالي .
- المعلومات التي تمكن المستخدمين من تقييم المركز المالي وأداءه.
- المبالغ المسجلة لكل فئة من الفئات المحددة في معيار المحاسبي الدولي "9" والتي تظهر في المركز المالي.أومن خلال الإيضاحات.
- إعادة تصنيف تقوم بها المؤسسة لأصولها المالية خلال فترة اعداد التقارير الحالية أو السابقة (مؤسسة لجنة المعاير المحاسبية الدولية2011)
- أي الغاءات اعتراف بالأصول المالية من حيث طبيعة تلك الأصول وطبيعة المخاطر أو المبالغ التي تخصصها.
- تعدد الأدوات المالية ذات المشتقات الضمنية المتعددة وحالات عدم الوفاء والاحلال وبيانات الدخل الشامل والسياسات المحاسبية.
- تحوطات معينة حول القيمة العادلة ،التدفق النقدي وصافي الاستثمارات في العمليات الأجنبية (www.focusifrs.com)
- طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن الأدوات المالية التي تتعرض لها المؤسسة في فترة اعداد التقارير،ويتعلق الإفصاح عن المخاطر الثلاثة (الائتمان ،السيولة والسوق)، وكيفية ادارتها.

5. خاتمة:

من خلال هذه الدراسة توصل الباحث بأن تطبيق كل من مجلس المحاسبة الدولية لمعيار الدولي رقم 7 IFRS "الأدوات المالية-الافصاحات"والمعيار العرض والافصاح العام رقم 1 ،الخاص بالمصارف والمؤسسات الإسلامية، الصادر عن هيئة المحاسبة المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية يؤديان الى تحسين مستوى الافصاح ويحقق جودة المعلومات المالية حيث أن هيئة AAOIFI أوجدت اطارا تصوريا لأعداد وعرض القوائم المالية، وذلك لتلبية متطلبات مستخدمي هذه القوائم الذين يحتكمون الى الشريعة الإسلامية بشكل خاص في معاملاتهم المالية، ومن جهة أخرى ان جودة الافصاح يساهم بشكل كبير في جعل المعلومة المحاسبية والمالية وفق المعيارين قابلة للمقارنة.

6. قائمة المراجع:

1. العامري ,ر .ن .(2012) .الخدمات المصرفية الائتمانية في البنوك الإسلامية)الطبعة الأولى .(.edجدة السعودية : البنك الإسلامي للتنمية.
2. القاضي ,ح .(2006) .دور المعايير المحاسبية الدولية في تطوير وتعزيز النظام المحاسبي الموحد .عمان :دار العلمية الدولية للنشر والتوزيع.
3. الهادي ادم محمد. (2003). نظرية المحاسبة (الإصدار الطبعة الثانية). الخرطوم: مطبعة حي تاون.
4. حكمت أحمد الراوي. (1995). المحاسبة الدولية. عمان: مكتبة الفلاح للطباعة والنشر.
5. سمير الصبان ,م& .,الفيومي ,م .(1990) .المراجعة بين النظرية والتطبيق .الإسكندرية :دار الجامعة.
6. محمد المبروك ابوزيد. (2014). محمد المبروك ابوزيد،المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية. المملكة العربية السعودية: دار المريخ للنشر والتوزيع.
7. محمد حسن، وعمر مبارك موسى. (2018). محاسبة المصاريف الإسلامية، دار المسيرة. عمان.
8. محمد حسين أحمد حسين. (1997). أثر الإفصاح عن السياسات المحاسبة للمخزون السلعي على أسعار الأسهم. مجلة العلمية للتجارة والتمويل (2)، صفحة 5.
9. محمد سمير الصبان. (1990). أصول القياس وأساليب الاتصال المحاسبي، الإسكندرية. الإسكندرية: الدار الجامعية.
10. محمود ,ع .ا .(1999) .تاثير متغيرات الحجم والأداء وسياسة الإفصاح على شمولية الإفصاح في التقارير المنشورة بالصحف) .ك .التجارة (.Ed , مجلة البحوث التجارية المعاصرة .21 .p ,
11. علي الزعبي، فارس القاضي، وليث العريان. (2013). الخدمات المصرفية الإسلامية بين النظرية والتطبيق سنة 2013. المؤتمر العلمي الثاني لكلية إدارة الأعمال في جامعة عجلون . الأردن.
12. هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. (15 11، 2021). تم الاسترداد منhttp//aaoifi.com
13. (s.d.). Consulté le 04 20, 2021, sur www.focusifrs.com.
14. (n.d.). Retrieved 04 25, 2021, from www.focusifrs.com.
15. (n.d.). Retrieved 05 02, 2021, from www.focusifrs.com.
16. AICPA. (1975). statement on auditing standart.